حسين ابو النمل ، **بحوث في الاقتصاد الاسرائيلي** (مركز الابحاث في منظمة التحرير الفلسطينية ، بيروت : ١٩٧٥)

ينطلق حسين ابو النمل في كتابه من مقولة اساسية تقوم على ادراك اثر الاوضاع الاقتصادية على الكيان الصهيوني ، والتي هي « مسألة وجود او عدم وجود بالدرجة الاساسية » .

ويتناول البحث الاول « دور القرار السياسي في منع السياسة الاقتصادية الاسرائيلية » حيث يعتبر المؤلف « ان الاهداف السياسية وليس المعايير الاقتصادية ، هي المتحكمة بسياسة اسرائيل الاقتصادية » . اذ ان مفهوم القرار السياسي وعلاقته بالاقتصاد مختلف في الكيان الصهيوني عن المفهوم التقليدي له . فهو الاساس ويرتدي دورا مركزيا يستخدم الامور الاقتصادية لتكون في مصلحته . وتبرز سياسة العمل العبري كنموذج حي للتدليل على المنطق القائل «بتراجع المعايير الاقتصادية امام المعايير الايديولوجية عند التعارض بينهما » . وكذلك ازدياد الاجور بشكل يفوق الانتاجية الجدية للقوى العاملة . غير ان المؤلف لا يرمي من وراء هذا التأكيد الى نفي القانون الذي يعتبر السياسة اقتصادا مكثفا ، فهو ينظر الى الكيان الصهيوني على ضوء الاعتبارات الداخلية ، كما يضعه في اطار شبكة العلاقات الاقتصادية الامبريالية ، حيث يلعب هذا الكيان دورا اقتصاديا محددا قائما على خدمة الامبريالية العالمية ، لكن بالرغم من التأكيد على الاعتبارات الخارجية لدور الكيان الاداة ، فالمؤلف لا يلتزم بهذه الرؤية في كتابه كما سنبين .

ويكشف المؤلف في القسم الثاني من البحث الاول احد الاساليب التي يلجأ اليها العدو الصهيوني للحصول على الموارد المالية . ويتمثل هذا الاسلوب بخلق او استغلال الازمات، واصدار التصريحات والبيانات المذعورة التي تتحدث عن صعوبة الوضع الاقتصادي وتأزمه ، مما يعني مزيدا من التبرعات والمساعدات من بعض الدول ويهود العالم ، مع انه يتبين فيما بعد ان « لا اساس حقيقي » لهذه الازمة . من هنا فان اي تشخيص للاقتصاد الصهيوني لا بد ان يكون تشخيصا خاطئا اذا ما وقع اسيرا للدعاية الصهيونية المضللة . ولا ينفي ذلك ، من جهة اخرى ، ان كل الازمات التي تعصف بالكيان الصهيوني هي ازمات مفتعلة ، بل ان السؤال المطروح « لماذا تضخم اسرائيل ازماتها » . ويجد السؤال جوابه في الطموح الصهيوني لتجاوز حدود دور الاداة الذي ارادته الامبريالية ، لينتقل الى موقع الشريك للامبريالية. وهذا امر تحدده قدراته الاقتصادية والقاعدة الصناعية التي يبنيها .

ويفسر المؤلف مستوى المعيشة المرتفع للمستوطنين الصهاينة انطلاقا من كونه عامل وجود او عدم وجود للكيان الصهيوني ، وليس « مرده تمتع القوى العاملة في اسرائيل بقوة سياسية لها وزنها » بل ان الحفاظ على هذا المستوى المرتفع وتحسينه هو الذي يؤمن استمرار سياسة جلب مهاجرين جدد من الخارج ، حيث يترابط مستوى المعيشة المرتفع بتدفق الهجرة ، « وبلا هجرة لا توجد اسرائيل» ويخلص المؤلف الى نتيجتين هامتين :

١ ـ ان ارتباط معدل الهجرة بمستوى المعيشة يؤكد ان دور العامل الايديولوجي محدود اذا ما تعارض مع اسباب مادية قوية ... فالعامل الايديولوجي لم يستطع ان يقدم عام ١٩٥٣ سوى ٢ر١ الف مهاجر . بينما التحسين الكبير في الناتج القومي عام ١٩٥٤ قدم ٤ر١١ الف مهاجر .

٢ ـ اهمية العامل الاقتصادي بالنسبة لدولة العدو الامر الذي يفرض مواجهة عربية لها في مستوى ما يمثله من خطورة .

ويناقش المؤلف مدى صحة القول بان الكيان الصهيوني « دولة امبريالية بالمعنى